

Distr.  
GENERAL

S/1999/268  
11 March 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس  
الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إلى سعادتكم الاتفاقات الثلاثة التي وقعتها حكومة أنغولا ولجنة تجديد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا رينوفادا) في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ (انظر المرفقات الأول إلى الثالث)، وأن أطلب تعميم هذه الاتفاقات كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أفونسو فان دونم "مبيندا"  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق الأول

## الاتفاق الموقع بين حكومة جمهورية أنغولا ويونيتا رينوفادا

في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩

ترى حكومة جمهورية أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، بحسن نية وامتثالا لأحكام بروتوكول لوساكا، ما يلي:

- ١ - إن حكومة جمهورية أنغولا ويونيتا على استعداد للامتثال لنص وروح بروتوكول لوساكا.
- ٢ - بعد إقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، عين الرئيس بواسطة مرسوم رئاسي المحافظين ونواب المحافظين الذين اقترحهم يونيتا.
- ٣ - مُنِع الأفراد الذين تمت تسميتهم من تولي مناصبهم بواسطة المعوقات المتتابعة التي خلقها رئيس يونيتا، جونا سافيمبي، وجناحه العسكري.
- ٤ - وبالإضافة إلى ذلك، شن جونا سافيمبي في بداية كانون الأول/ ديسمبر الماضي حربا تقليدية، بهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة، وكان هدفه المباشر الاستيلاء على مدن هومبو وكيتو ومالانغي. ولم يتحقق ذلك لأن القوات المسلحة الأنغولية أحبطت تلك المحاولات العدوانية.
- ٥ - وفي الوقت الراهن، انغمس كل إقليم الوطن في حرب لم يسبق لها مثيل، مما يتعذر معه القيام بإدارة الدولة في ظل ظروف طبيعية.
- ٦ - وأخذا في الاعتبار للتطورات السياسية الجديدة المنبثقة عن المؤتمر التاسع ليونيتا، والتي أدت إلى انتخاب زعامة جديدة له، اتفقت الحكومة ويونيتا على ما يلي:

(أ) قبول التسميات الجديدة التي اقترحها يونيتا، لشغل مناصب محافظي محافظات أويجي ولوندا سول وكواندو كوبانغو وبدء الإجراءات القانونية اللازمة لإبطال الترشيحات السابقة؛

(ب) حسب الشروط المذكورة أعلاه، يُسمح للمسؤولين المسمين بتولي مناصبهم في تلك الأقاليم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك، مع زوال حدة التوتر العسكري السائد في الإقليم الوطني بكامله؛

(ج) وبينما لم يتول أولئك الأفراد الذين رشحهم يونيتا وقبلت الحكومة ترشيحهم طبقا للشروط الواردة في الفقرة (أ) مناصبهم بعد، سيتمتعون بامتيازات المنصب الذي سيشغلونه وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمرتب والسكن.

لواندا في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩

عن يونيتا  
(توقيع)

عن حكومة أنغولا  
(توقيع)

## المرفق الثاني

### اتفاق موقع بين حكومة جمهورية أنغولا ويونيتا رينوفادا

في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩

يهدف بروتوكول لوساكا، الذي وقعته الحكومة ويونيتا، إلى تعزيز مصالحة حقيقية بين صفوف الشعب الأنغولي، تترجم إلى وحدة وديمقراطية وتعمير البلد وتنميته.

وإن حرية انتقال الأشخاص والسلع وإعادة فرض إدارة الدولة على الإقليم الوطني بكامله، من أهم أهداف تحقيق سلام وطييد في أنغولا.

وفي ذلك الصدد، كانت إقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وإدماج أعضاء يونيتا في المقاعد البرلمانية خطوتين هامتين نحو المصالحة الوطنية. واتخذت الخطوتان من جانب الموقعين على بروتوكول لوساكا، مع الاحترام الواجب للدستور والقوانين، واتفاقات السلام وبروتوكولاتها وكذلك جميع المبادئ الدولية الأخرى المتصلة بتعزيز عملية السلام.

وأخذت الحكومة على عاتقها، بالتعاون مع يونيتا، مسؤولية إعادة فرض إدارة الدولة على الإقليم الوطني بكامله. ولم يتحقق هذا الهدف بعد بسبب عدم الامتثال المستمر من جانب رئيس يونيتا في ذلك الوقت، جونا سافيمبي، الذي اختار مرة أخرى استعمال القوة في انتهاك تام للمبادئ المتفق عليها. ونتيجة لهذا المسلك، قامت زعامة الحزب بعزله أثناء المؤتمر التاسع ليونيتا الذي عُقد في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في لواندا.

وبذلك تعتبر زعامة يونيتا الجديدة المحادث الوحيد الذي له صلاحية مواصلة تنفيذ بروتوكول لوساكا الذي تقبله وتعهده بدعمه.

وهكذا، بالنظر إلى حاجة كل من الحكومة ويونيتا إلى الامتثال لشروطه فيما يتعلق بتطبيع إدارة الدولة لكامل الإقليم الوطني. مع الاحترام الواجب للدستور والمبادئ المكرسة في بروتوكول لوساكا،

يتفقان على:

١ - أن تعتبر المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة غير خاضعة ليونيتا، وإنما مناطق في أيدي جماعات مسلحة تحت قيادة جونا سافيمبي وخارج إطار بروتوكول لوساكا.

- ٢ - تعتبر أن عملية تطبيع إدارة الدولة لكامل الإقليم الوطني طبقا لشروط بروتوكول لوساكا قد تمت.
- ٣ - ينبغي الاضطلاع بالالتزام المستمد مما ذكر أعلاه مع الاحترام التام لدستور جمهورية أنغولا ولحقوق الإنسان.
- ٤ - يجب على أجهزة الدولة، ضمن ممارستها لصلاحياتها السيادية، مساعدة السكان الذين أسرتهم الجماعات المنظمة بقيادة جونا سافيمبي.

لواندا في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩

عن يونيتا  
(توقيع)

عن حكومة أنغولا  
(توقيع)

### المرفق الثالث

#### اتفاق موقع بين حكومة جمهورية أنغولا ويونيتا رينوفادا

في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩

أجريت انتخابات الرئاسة في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

وحيث أن المرشح الذي حصل على أغلبية الأصوات لم يحرز النسبة المئوية التي ينص عليها القانون (٥٠ في المائة + ١)، يتقدم المرشحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات إلى جولة ثانية للانتخابات.

وكان ينبغي أن تجري الجولة الثانية في غضون ٣٠ يوما من إعلان نتائج الجولة الأولى.

غير أن المرشح الحاصل على ثاني أكبر عدد من الأصوات عرقل العملية ومنع فعليا إجراء الجولة الثانية في الإطار الزمني المحدد قانونا.

ورغم أن القانون الانتخابي حدد مبادئ إجراء الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة، ينص بروتوكول لوساكا، الذي هو العنصر القانوني والسياسي الذي ينظم عملية السلام الأنغولية، في مرفقه السابع على أن تجرى الانتخابات بمجرد أن تسمح الظروف العسكرية والسياسية والمادية والأمنية بذلك، أي أن:

(أ) تحقيق مد إدارة الدولة إلى كل الإقليم الوطني وضمان تمكنها من القيام بعملها فضلا عن إعادة توطين السكان في البلد بكامله؛

(ب) ضمان أمن وحرية انتقال الأشخاص والسلع في الإقليم الوطني بكامله؛

(ج) ضمان الحريات الأساسية للمواطنين في جميع أنحاء الإقليم الوطني؛

(د) الموافقة على الدستور المقبل لجمهورية أنغولا؛

(هـ) تعديل القانون الانتخابي؛

(و) إجراء تعداد للشعب الأنغولي في الإقليم الوطني بكامله؛

(ز) إنشاء سجل انتخابي جديد للإقليم الوطني بكامله.

ونظرا لعدم الإمكانية الموضوعية والذاتية لإجراء جولة ثانية من انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٢، ونظرا للوقت الذي انقضى منذ ذلك الحين، والتغيرات الكبيرة التي طرأت بين الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات عام ١٩٩٢ فضلا عن نشوب الحرب من جديد وعدم الاستقرار العسكري،

ونظرا لما أعلنته الأمم المتحدة من أنها ترى عدم استطاعتها الاستمرار في الإشراف على عملية السلام، وبسبب عدم توفر الظروف السياسية والعسكرية اللازمة، ونظرا لعودة بدء الصراع، وهذه حقيقة تحتم الحاجة إلى مؤسسات سيادية في جمهورية أنغولا لتتولى تطوير المهام التي ينطوي عليها إتمام العملية الانتخابية، تتفق الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على ما يلي:

(أ) إن البند ١١-٥ من المرفق السابع من جدول أعمال بروتوكول لوساكا المتعلق بإجراء العملية الانتخابية يعتبر مختتما؛

(ب) تقوم الجمعية الوطنية من خلال العملية التشريعية العادية، وبموجب مبادرة المجموعات البرلمانية المهمة، بإقرار التعديلات ذات الصلة التي تنظم هذه المسألة، وفقا لروح هذا الاتفاق.

لواندا في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩

(توقيع) عن يونيتا

(توقيع) عن حكومة أنغولا

-----